

القاهرة في 9 يناير 2018

السادة/ البورصة المصرية
عناية الأستاذة/ هبة الله الصيرفي
رئيس قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد،،،

بناء على تكليف الهيئة العامة للرقابة المالية، وبالإشارة إلى خطاب شركة اورنج مصر للاتصالات ش.م.م ("الشركة" أو "اورنج مصر") إلى البورصة المصرية المؤرخ 14 نوفمبر 2017 فيما يتعلق بالمادة رقم 53 مكرر من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، تؤكد الشركة مرة أخرى على رغبتها في الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد واجبة التطبيق في جمهورية مصر العربية بشكل عام، وبقواعد القيد على وجه خاص.

وفي ضوء ما تقدم، ووفقاً لإفصاح الشركة في 14 نوفمبر 2017، فأنا نود أن نحيط سيادتكم علماً بأن اورنج مصر لا تزال تدرس جميع الخيارات المتاحة والإطار الزمني الملائم لكل منها على النحو الذي يمكن الشركة من استيفاء شروط قواعد القيد بأن تكون نسبة الأسهم حرة التداول لا تقل عن 5% من إجمالي أسهم الشركة (والمتوقع ان لا تقل عن 66 مليون سهم تقريبا والمحسوبة طبقا لنسبة التداول الحر حاليا والبالغة 1% تقريبا بعد اتمام عملية زيادة رأس المال) وتوسيع قاعدة المساهمة المصرية علماً بأن ذلك يعتمد بشكل كبير على ظروف السوق وعلى استعداد المستثمرين المحتملين.

وفي هذا الإطار، تود اورنج مصر التوضيح بأنه في حال طرح أسهم الشركة من خلال طرح عام فإن سعر السهم سوف يتحدد في ضوء القيمة العادلة للسهم.

وفي حال عدم تمكن الشركة من الالتزام بشروط قواعد القيد المشار إليها أعلاه، وإذا ما طلب منها شطب أسهم الشركة إجبارياً، سوف يتم شراء الأسهم حرة التداول بناءً على القيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة وفقاً للمادة 73 من الإجراءات التنفيذية لقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

وفي حال تعيين مستشار مالي مستقل (لغرض الطرح أو الشطب الاجباري) واستخدام نفس منهجية ومعايير التقييم فإن تقييم المستشار المالي المستقل المعين آن ذاك من غير المتصور نظرياً أن يختلف عن تقييم المستشار المالي المستقل الأخير الذي قدر القيمة العادلة للسهم بعد اتمام عملية زيادة رأس المال 10.91 جنيه مصري والذي تم اعلانه للسوق ونشره على شاشات البورصة في 20 ديسمبر 2017، وذلك ما لم يحدث تغيير بالظروف الاقتصادية بوجه عام أو في قطاع الاتصالات أو في أعمال الشركة في المستقبل القريب.

هذا وإذ تؤكد اورنج مصر أنها سوف تواصل العمل عن كثب مع البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية وموافاتهم بأية مستجدات في هذا الصدد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



تانيا أسمر
مسئول علاقات المستثمرين



• صورة ضوئية مبلغة للسيد الدكتور/ محمد عمران - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.